الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

27 **صفر** 1439 –16 **نوفمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"شوروي" منتقداً "التجارة": الغش طاول مناحي حياة المواطن

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25432697

انتقد عضو مجلس الشورى الدكتور منصور الكريديس، أداء وزارة التجارة والاستثمار في مجال مكافحة الغش التجاري، وقال إن السوق السعودية باتت مجالاً واسعاً وخصباً لتنامي حالات الغش الذي طاول معظم مناحي حياة المواطن، إذ يوجد غش في الأدوية والأغذية والملابس ومنتجات العطارة والأجهزة الكهربائية وقطع غيار السيارات والقائمة تطول، وأصبح المواطن «مغشوشاً في معظم حياته».

وأوضح الكريديس خلال المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار، أنه يقع على الوزارة مسؤولية كبيرة في مكافحة الغش التجاري من خلال تطبيق نظام مكافحة الغش التجاري، مشيراً إلى أن الوزارة لم تذكر عدد الحالات التي تم اكتشافها للغش وتم إحالتها للتحقيق والادعاء العام وتطبيق العقوبات على المخالف. وتساءل الكريديس قائلاً: «ما هي المعلومات التي لدى الوزارة عن حجم هذه الظاهرة وعمقها وضررها على المستهلك والاقتصاد الوطني، وما هي المنتجات الاستهلاكية التي طاولتها عمليات الغش التجاري، وما هي الوسائل التي يستخدمها ممارسو الغش والتي أدت إلى تنامي حالات الغش؟».

وأضاف: «العمالة الوافدة أصبحت تمارس الغش بشكل واضح وبخاصة في مجال الأطعمة، ودور وزارة التجارة غائب في الكشف عن هذا الدور الخطر والتحذير منه وملاحقتهم وإيقاع أقصى العقوبات عليهم».

وهاجم الكريديس عدم وجود استراتيجية واضحة لمكافحة الغش التجاري، وقال إنه ينبغي على الوزارة إعداد استراتيجية تنسق بين عمل الجهات ذات العلاقة وهي مصلحة الجمارك والهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة الشؤون البلدية والقروية وهيئة المواصفات والمقاييس ومجالس الغرف السعودية، لأن تشتت الجهود وتنازع الصلاحيات أوصلت السوق السعودية إلى أن تكون مجالاً واسعاً وخصباً لتنامي ظاهرة الغش. وخالفه الرأي اللواء علي التميمي الذي امتدح الوزارة ووزيرها وهمته في تخصيص ألف مراقب في اللجان الرقابية وتلقي ألف بلاغ يومياً، وقضائه على المستودعات بؤر المواد المغشوشة القاتلة وعلى أخطرها التي تسببت بحوادث شنيعة، مشيراً إلى أنها من أسرع الوزارات تجاوباً مع البلاغات.

وطالبت اللجنة في توصياتها وزارة التجارة والاستثمار بتكثيف إجراءات مراقبة وفحص جودة السلع والمنتجات الواردة إلى المملكة في المنافذ الحدودية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك العامة، وبوضع جداول زمنية محددة لإنهاء مراجعة وتطوير الأنظمة واللوائح المنظمة للتجارة والاستثمار، ورفع مستوى التنسيق بين الوزارة والغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إعداد ومراجعة التشريعات، والحرص على تقييم الآثار المتوقعة لهذه الأنظمة على حركة التجارة والاستثمار.

ودعت اللجنة الوزارة إلى وضع جداول زمنية محددة لإنهاء مراجعة وتطوير الأنظمة واللوائح المنظمة للتجارة والاستثمار، ورفع مستوى التنسيق بين الوزارة والغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إعداد ومراجعة التشريعات، والحرص على تقييم الآثار المتوقعة لهذه الأنظمة على حركة التجارة والاستثمار، وحثت على وضع برنامج عمل يهدف لحماية قطاع الأعمال من الآثار المترتبة على التحولات والتغييرات الاقتصادية وبالتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية ذات العلاقة. كما طالبت اللجنة الوزارة بتطوير أعمال الملحقيات التجارية السعودية في الخارج وزيادة عددها باستحداث ملحقيات جديدة في دول الشركاء التجاريين مع المملكة، وتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية موثقة ومدعومة بالأرقام لحجم التجارة الداخلية الخارجية.

مطالبة بربط "ديوان المراقبة" بالملك.. والكشف عن عدم تجاوب الوزراء للتحقيق في الفساد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25432690

الرياض - سعاد الشمراني

دعا مجلس الشورى إلى ربط ديوان المراقبة بالملك مباشرة، والكشف عن الجهات التي تتراخى وتتأخر في تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد الذي أدى إلى زيادة ممارسات الفساد والمخالفات، والكشف عن عدم تجاوب الوزراء والرؤساء لطلب المراقبة للتحقيق، وتطبيق العقوبات المقررة عليهم.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس لتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة خلال جلسته أمس، إذ أكدت اللجنة في توصياتها أهمية أن يكون الارتباط التنظيمي لديوان المراقبة العامة بالملك مباشرة. ورأت اللجنة مناسبة أن يكون لديوان المراقبة العامة موازنة خاصة تعتمد وتصرف وفق قواعد بأمر ملكي، مؤكدة أهمية وضع سلم وظيفي موحد تخضع له جميع الجهات الرقابية، أسوة بما تم تطبيقه في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وأكدت اللجنة على قرار المجلس السابق القاضي بمطالبة ديوان المراقبة العامة بتضمين تقاريره السنوية القادمة معلومات تفصيلية عن الجهات التي لا تتعاون مع الديوان ولا تلتزم بالرد على ملحوظاته، مع تحديد حجم المخالفة ونوعيتها، إذ كشفت المراقبة عن تأخر وتراخ في تطبيق الأنظمة المجرِّمة للفساد من الأجهزة الحكومية، وغياب تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى زيادة ممارسات الفساد والمخالفات، إضافة إلى عدم تجاوب الوزراء ورؤساء بعض الجهات المستقلة لطلب الهيئة التحقيق وتطبيق العقوبات المقررة لما يثبت من المخالفات مما يدخل في صلاحية الوزير وهو تطبيق العقوبات التي لا تصل إلى الفصل. وشدد عدد من أعضاء المجلس على أهمية جهاز ديوان المراقبة العامة كأحد أجهزة الدولة ذات الاستقلالية لما يبذله من جهود ملموسة لتحقيق الانضباط المالي ورفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية وضبط آلية مصاريف الحكومة، ومراقبة الأداء التي تؤكد الاستخدام الأمثل لموارد الدولة واستخدامها بكل كفاءة وفعالية.

"هدف" يتحمل نسبة من اشتراك "التأمينات" حال نمو السعوديين العاملين جزئياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25432695

الرياض - «الحياة»

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن برنامج دعم العمل الجزئي «العمل لبعض الوقت» الذي أطلقته أخيراً بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، يهدف إلى دعم نمو التوطين في منشآت القطاع الخاص وتفعيل آلية العمل الجزئي، بإسهام «هدف» بدفع نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية نيابة عن المنشآت التي تحقق نموا في أعداد الموظفين السعوديين العاملين بنظام العمل الجزئي.

وأوضح المتحدث باسم «الوزارة» و«هدف» خالد أبا الخيل، أن «هدف» يسهم بدعم منشآت القطاع الخاص بدفع مبلغ 300 ريال، يمثل نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية الشهرية لشريحة 1500 للموظفين المستجدين، وتدفع مباشرة لحساب المنشأة الموظفة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشكل شهري.
ولفت أبا الخيل إلى أن برنامج دعم العمل الجزئي سيستمر 24 شهراً ابتداءً من بداية شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2017، ويشترط فيه ألاّ يقل عمر الموظف عن 15 سنة ولا يزيد على 60 سنة، ويُستثنى منه الموظفون على رأس العمل المسجلين بدوام كامل، والموظفون في الأعمال الموسمية أو المتقاعدون، ومن لديه سجل تجاري أو ترخيص.

الحياة AL HAYAT

مركز "سلامة المرضى" يعتزم إنشاء نظام وسجل وطني للإبلاغ عن الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25430534

الدمام – رحمة ذياب
يعتزم المركز السعودي لسلامة المرضى إنشاء نظام وسجل وطني للإبلاغ عن الأخطاء الطبية وجمعها وتحليلها ونشر النتائج المتعلقة بها للمجتمع الطبي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وذلك ضمن خطتها السنوية لهذا العام.
كما يعكف المركز على وضع الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى والعمل على تطويرها، إضافة إلى تقديم المقترحات للتشريعات والأنظمة الصحية والعمل على تطوير السياسات والإجراءات والممارسات الطبية في مجال سلامة المرضى بالمنشآت الصحية، فضلاً عن إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بسلامة المرضى، بما في ذلك البحوث التحليلية حول الوضع لسلامة المرضى بالمنشآت الصحية للوصول إلى أفضل الممارسات ورصد ومتابعة الأخطاء الطبية على المستوى الوطني، والتعرف على أسبابها ووضع الحلول المناسبة لتعزيز سلامة المرضى والعاملين في المنشآت الصحية.
ويعمل المركز أيضاً على نشر أفضل الممارسات والمجلات العلمية المتخصصة ونتائج الدراسات والبحوث وتعميمها على المؤسسات الصحية كافة بالمملكة في مجال سلامة المرضى، لتقديم الدعم والاستشارات الفنية للمؤسسات الصحية في المملكة بشأن الحلول والمبادرات وتطوير نظم سلامة المرضى، ومتابعة وتقييم المنشآت الصحية الحكومية والخاصة، والتوصية للجهات المختصة باتخاذ الإجراءات المطلوبة نحو المنشآت الصحية المتهاونة بسلامة المرضى.
ويهدف المركز إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بسلامة المرضى، وتعزيز وتحسين ثقافة أفضل الممارسات في مجال سلامة المرضى بجميع المؤسسات الصحية في المملكة وإجراء الدراسات والبحوث للارتقاء بمستوى المرافق الصحية بخاصة ما يتعلق بسلامة المرضى.
في حين أشارت الهيئة العامة للغذاء والدواء إلى وجود أجهزة طبية مقلدة للأجهزة الأصلية، لافتة إلى وجود اختلافات بينهما من حيث الملصق والتغليف والتصميم، علما بأنه توجد بعض الأجهزة كالسماعات الطبية وأجهزة علاج الأسنان المقلدة قد يتعرض المريض للضرر أثناء استخدامها، منبهة على جميع المراكز الصحية والممارسين الصحيين الالتفات إلى ذلك، فضلاً عن اتباع التعليمات، وإبلاغ المركز الوطني لبلاغات الأجهزة والمنتجات الطبية في حال الاشتباه بمنتج مقلد أو مغشوش.
كما أكدت على منع شراء الأجهزة والمنتجات الطبية عبر الإنترنت لما تسببه من حدوث أخطاء طبية، منوهة إلى أن مركز البلاغات يعنى باستقبال استدعاءات وبلاغات مشكلات وحوادث الأجهزة الطبية التي يتضح وجود عيوب مصنعية بها من المستشفيات والمؤسسات الصحية بالمملكة ودراستها والتعاون مع الشركات المصنعة والموردين حيال تصحيحها وضمان الأداء الآمن لها.
كما يهدف المركز إلى التعاون مع مراكز بلاغات الأعطال العالمية لتبادل المعلومات والتقارير الخاصة بالأجهزة الطبية وتعميمها على المنشآت الصحية.

من خلال 18 موقعاً في المدينة ويمنع تشغيل الأجانب نهائيا
أمانة الرياض تخصص 424 مبسطاً للباعة الجائلين السعوديين وذوي الاحتياجات الخاصة في أحياء المدينة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1638271

متابعة - الرياض الإلكتروني

خصصت أمانة الرياض 424 مبسطاً للباعة الجائلين السعوديين في أحياء متفرقة بمدينة الرياض تتوفر فيها جميع الخدمات، وذلك تقديرا من الأمانة للباعة وظروفهم الاجتماعية وللحد من انتشارهم في الطرقات والشوارع الرئيسية وحمايتهم من مخاطر الحوادث، وذلك من خلال 18 موقعاً في مدينة الرياض.

وأكد مدير عام الراحة والسلامة في الأمانة المهندس أنور قلم أنه قد روعي في اختيار تلك المواقع ما لا يؤثر على أصحاب المحلات النظامية، مؤكداً أن الأمانة لا تدخر جهدا في سبيل تهيئة المواقع المناسبة للباعة السعوديين وقد تم توزيعها على نطاق البلديات الفرعية في الرياض لتخدم اكبر عدد ممكن من الباعة السعوديين.

وأوضح أن الأمانة وضعت آلية لتشغيل هذه المواقع حيث خصصت مباسط للباعة السعوديين فقط ويمنع تشغيل الأجانب نهائيا، ويبدأ العمل في المواقع المؤقتة للباعة الجائلين بمدينة الرياض يوميا من بعد صلاة الفجر حتى صلاة المغرب، وعدم تخصيص أي موقع لشخص بعينه وتكون الأولوية لمن حضر ألا، ويتم عرض البضاعة على السيارات، فيما يمنع منعا باتا ترك البضاعة وأغراض تخص أي من الباعة في الموقع بعد انتهاء العمل اليومي، ويمنع منعا باتا قيام البائع بوضع مظلات أو سواتر تشوه المنظر العام للموقع مع عدم توصيل أي أسلاك كهربائية أو وضع إنارة داخل الموقع أو أي إحداثات أخرى، و تقوم البلديات الفرعية المختصة حسب نطاقها بتشغيل ومتابعة المواقع التابعة لها والحفاظ على النظام في هذه المباسط.

«التحريات المالية»: 15 ألف بلاغ عن غسيل الأموال خلال 6 سنوات
تنشر تفاصيل قضايا عدد من المتورطين وكيف كان العقاب

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/548616

سعيد الزهراني - الطائف

تلقت وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية خلال السنوات الـ 6 الماضية حوالي 15 ألف بلاغ عن جرائم غسيل أموال، حيث تعاملت الوحدة مع البلاغات من خلال البحث والتحري واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تلك القضايا.
«المدينة» تستعرض هنا بعض القضايا التي باشرتها التحريات في أوقات مختلفة من واقع ملفات التحقيق، ومن بينها قيام وافد بمهنة «عامل» بجمع 3 ملايين ريال سنويا من خلال إيداعات متكررة، وحكم عليه بالسجن 10 سنوات.
وتضمنت قضية وافد بجمع 200 ألف ريال شهريا عبر شراء مواد عينية ومن ثم تصديرها مقابل الحصول على نسبة محددة وقد حكم عليه بالسجن 3 أعوام ونصف العام . وقضية مواطن قام بتأجير حسابه البنكي لمجرمي غسيل الأموال مقابل «عمولة» وحكم عليه بالسجن 5 أعوام، وقيام مواطن بتحويل مليون ريال لبلد أفريقي عالي المخاطر وحكم عليه بالسجن 5 سنوات.
«عامل» يجمع 3 ملايين ريال بـ «إيداعات متكررة»
تلقت وحدة التحريات المالية بلاغا من إحدى المؤسسات المالية عن عمليات إيداع وحوالات داخلية وردت لحساب وافد الرقم الموجود لا يتناسب مع طبيعة ومهنة المشتبه به كونه بمهنة عامل
كان يتلقى إيداعات نقدية متكررة من قبل عدد كبير من الأفراد من بني جلدته بلغت خلال عام واحد 3 ملايين ريال
يقوم بإصدار شيكات مصرفية لمستفيدين خارج المملكة وتم القبض
بالتحقيق معه تم توجيه تهمة غسيل الأموال لعدم تقديمه مايثبت مشروعية تلك العمليات المالية
تمت إحالته إلى المحكمة التي اعترف أمامها بجريمة غسيل الأموال
صدر الحكم عليه بالسجن لمدة 10سنوات واكتسب الحكم القطعية بثبوت الإدانة وعدم اعتراض المدعي عليه على الحكم.
200 ألف شهريا لـ «وافد» من مصادر مجهولة
تلقت وحدة التحريات المالية بلاغا من أحد البنوك المحلية عن قيام أحد الوافدين بجمع الأموال من بني جلدته وعمليات إيداع وحوالات داخلية واردة للحساب
يقوم بإيداع أو تحويل الأموال لحساب عدد من الشركات بإجراء التحريات اللازمة تم التوصل إلى أن الوافد يقوم شهريا بجمع مابين 150 ألف ريال إلى 200 ألف
اتضح أن الوافد يقوم بشراء مواد عينية ومن ثم تصديرها مقابل الحصول على نسبة محددة
توفرت عدد من المؤشرات والقرائن التي تشير إلى تعزيز الاشتباه بالتعاملات المالية للمشتبه به واحتمال قيامه بجريمة غسيل أموال، خصوصا أن العمليات المالية لاتتوافق مع مهنة ووضع المشتبه به.
اعترف بقيامه بجريمة غسيل الأموال من خلال جمع أموال مجهولة المصدر وتحويلها للخارج
أصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف ومصادرة المبالغ التي بحسابه.
يؤجر حسابه لمجرمي غسيل الأموال مقابل «عمولة»
حساب بنكي لمواطن سعودي يملك مؤسسة تجارية كان محل اشتباه من قبل البنك
سارع البنك إلى إبلاغ وحدة التحريات المالية عن هذا الاشتباه، حيث يجري على الحساب البنكي عدة عمليات مالية كالسحوبات والتحويلات الخارجية والتي لاتعكس حجم ونشاط تلك المؤسسة غير المالية وفقا لمستندات فتح الحساب
بعد تلقي البلاغ شرعت وحدة التحريات المالية في التحري والبحث
تم التوصل إلى العديد من المؤشرات والقرائن التي تشير إلى تعزيز الاشتباه بالتعاملات المالية للمشتبه به واحتمال قيامه بغسل الأموال، وتم القبض عليه
اعترف بتأجير حسابه البنكي والعائد للمؤسسة المالية لعدد من العمال الأجنبية واخذ عمولة من قيمة التحويل للخارج، وكان الوسيط غير سعودي هو أحد أبرز المودعين.
قامت هيئة التحقيق والإدعاء والعام بإحالة كامل ملف القضية إلى المحكمة الشرعية التي نظرت القضية في عدة جلسات بت لديها قيام المدعى عليه الأول صاحب المؤسسة غير المالية بجريمة غسل الأموال
أصدرت حكما عليها بالسجن لمدة خمس سنوات، ومصادرة المبالغ المالية في الحساب محل الاشتباه
كما تم الحكم على الوسيط بالسجن لمدة عام والإبعاد عن المملكة.
يتلقى إيداعات مالية ضخمة لـ «غسل الأموال»
تلقت وحدة التحريات المالية بلاغا من إحدى المؤسسات المالية عن قيام أحد المقيمين بإجراء عمليات إيداع وورود حوالات داخلية لحسابه لاتتناسب مع طبيعة ومهنة المشتبه به.
كان يتلقى إيداعات نقدية بمبالغ ضخمة من قبل عدد كبير من الأفراد، ومن ثم يقوم بإصدار شيكات لمستفيدين خارج المملكة

بالبحث والتحري تم التوصل إلى عدد من المؤشرات والقرائن التي تشير إلى تعزيز الاشتباه بالتعاملات المالية للمشتبه به واحتمال قيامه بغسل الأموال
تم توجيه التهمة للمشتبه به وإحالته للمحكمة من قبل هيئة التحقيق والإدعاء العام.
استمعت المحكمة إلى رأي المدعي عليه الذي لم يستطع إثبات مشروعية تعاملاته المالية ولامصادر تلك الأموال التي دخلت حسابه وخرجت منه، وكما أقر بالتهمة
أصدرت المحكمة حكما بالسجن 10سنوات واكتسب الحكم القطعية.
قصة «المليون» المحولة لبلد أفريقي عالي المخاطر
بلاغات وردت عن قيام أحد المواطنين والذي يملك عدة حسابات بنكية في عدد من المصارف والبنوك المحلية، عن تلقي أحد حساباته إيداعات نقدية وحوالات محلية ترد لحسابه الشخصي بمبالغ ثابتة من حساب شخص آخر، بصفة متكررة وخلال فترات زمنية متقاربة، وكان سبب الاشتباه عند قيامه بتحويل مليون ريال لإحدى الدول الأفريقية عالية المخاطر.
شرعت التحريات المالية في إجراء التحريات اللازمة وتم التوصل إلى العديد من المؤشرات والقرائن التي تشير إلى تعزيز الاشتباه بالتعاملات المالية للمشتبه بهما، كونهما لا يعملان وليس لهما مصدر دخل يدر عليهما تلك المبالغ الكبيرة.
وأشارت مستندات فتح الحسابات إلى أن دخلهما لا يتجاوز 200 ألف ريال سنويا، وبدراسة تحليلية للحسابات البنكية للمتهمين اتضح القيام بعمليات غير مشروعة.
تم تحويلهما إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ووجهت لهما تهمة غسيل الأموال عن طريق جمع أموال مجهولة المصدر وتحويلها إلى خارج البلاد، وأصدرت المحكمة حكما بالسجن لمدة خمس سنوات للمتهم الأول ومصادرة الأموال المودعة والمحولة من حساب المدعى عليه، كما حكم على الثاني بالسجن سنتين ومصادرة الأموال.

المدينة: "العمل" يضبط 19 مخالفة لنظام التوطين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1590116

سارة الشريف (المدينة المنورة) alsharef_sara@
نفذ مفتشو فرع مكتب العمل والتنمية الاجتماعية بالمدينة المنورة حملة على عدد من المولات في المدينة المنورة، يرافقهم مدير عام الفرع المهندس عبدالله بن غازي الصاعدي، وبدأت بـ 134 زيارة على المنشآت داخل المولات على ثلاث فترات، ونتج عنها ضبط 19 مخالفة لنظام العمل، وتزامن ذلك مع جولات للمفتشات بمكتب عمل المدينة المنورة طبقن من خلالها قرار التوطين في المحلات التجارية، خصوصا في بيع المستلزمات النسائية، وأكد مدير عام فرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة أن الجولات التفتيشية مستمرة على جميع الأسواق لتطبيق القرار الوزاري، مؤكدا أن هذه الجولات تأتي في إطار التأكد من تطبيق قرارات التوطين لسعودة الوظائف المتاحة في المولات، داعيا الجميع إلى التقيد بالأنظمة والتعاون مع هذه الحملات والإبلاغ في حال وجود أية مخالفات عبر تطبيق «معاً للرصد».

1.2زيادة توظيف الإناث خلال 3 أشهر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=321006&CategoryID=2

الدمام: زينة علي 2017-11-15 11:45 PM

تفوقت الإناث على الذكور في نسبة التوظيف خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بعد زيادة نسبة المشتغلات الإناث 1.2 %، وبزيادة 25223 موظفة، في مقابل انخفاض توظيف الذكور بنسبة 0.6 %، وبفارق 72435 خرجوا من سوق العمل. وأظهر تقرير الربع الثاني لعام 2017 لسوق العمل السعودي، انخفاض إجمالي المشتغلين خلال الربع الثاني عنها في الربع الأول من العام الحالي، بنسبة 0.3 %وبمجموع 13889137 مشـــتغلا خلال الربع الأول، مقابل 13841158 مشتغلا خلال الربع الثاني.

انخفاض نسبة الذكور

كشفت الأرقام الواردة في التقرير الذي غطى المشتغلين في القطاعين العام والخاص واستثنى القطاع الأمني، أن نسبة انخفاض المشتغلين الذكور والذين انخفض عددهم بنسبة 0.6 % بعد تقلص عددهم إلى 11.807.702 خلال الربع الثاني، بعد أن كان 11.880.904 خلال الربع الأول، إذ تضمن الانخفاض المشتغلين الذكور من غير السعوديين فقط، والذين أنخفضت نسبتهم خلال الربع الثاني بنسبة 0.8 % ليصل مجموعهم إلى 9777916 مشتغلا مقابل 9859039 مشتغلا في الربع الأول، بينما ارتفع عدد المشتغلين الذكور من السعوديين بنسبة 0.4 %، بعد زيادة عددهم إلى 2029786 مشتغلا خلال الربع الثاني في مقابل 2021865 خلال الربع الأول.

زيادة الإناث

شهد عدد المشتغلات الإناث زيادة بنسبة 1.2 %، بعد أن بلغ عدد المشتغلات خلال الربع الثاني 2.033.456 مشتغلة، في مقابل 2.008.233 مشتغلة خلال الربع الأول، إذ تفوقت المشتغلات غير السعوديات على السعوديات في نسبة الزيادة، فبينما ازداد عدد المشتغلات السعوديات بنسبة 0.5 % بعد أن بلغ عددهن 1.022.663 في مقابل 1.017.080 مشتغلة خلال الربع الأول، ارتفع عدد المشتغلات غير السعوديات بنسبة 2 %، بعد أن بلغ مجموعهن 1.010.79 مشتغلة، في مقابل 991.153 مشتغلة خلال الربع الأول.

مواطنون: حان الوقت لفتح ملف الفساد.. مؤكدين أن ما يحدث لا يجب السكوت عنه

8وزراء و33 مليوناً يفشلون.. مستشفى العارضة قصة انتهت بفضيحة الـ200 ألف

المصدر: جريدة سق الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م

قاسم الخبراني - جازان 2 2539,098
يرى مواطنون أنه حان الوقت لفتح ملف مستشفى العارضة الجديد "الحلم" المتعثر منذ 10 سنوات، وذلك من قِبل لجنة مكافحة الفساد العليا، التي وجَّه بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين برئاسة ولي العهد، وعضوية كل من رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ونزاهة ورئيس ديوان المراقبة العامة والنائب العام ورئيس أمن الدولة.
وكان المشروع المليوني الذي خُصصت له ميزانية تتجاوز 33 مليون ريال قد شهد تلاعبًا منذ البدء في تنفيذه عام 1429؛ ما دفع "نزاهة" لفتح تحقيق؛ إذ أشارت إلى أنه تم رصد العديد من المخالفات بعد الوقوف عليه، من أبرزها عدم اتخاذ أي إجراء لسحب المشروع من المقاول بعد توجيه إنذارات عدة له، وهو ما يؤكد مخالفة الصحة للمادة الـ(53) فقرة (ب) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
وبيَّنت "نزاهة" في تقريرها الذي لم تعره الصحة أي اهتمام، وظل المشروع يتربع على قائمة المشاريع المتعثرة في المنطقة، أن المدة المنقضية منذ تاريخ انتهاء مدة العقد تجاوزت سنتين وستة أشهر؛ ما يدل على عدم جدية المقاول لإنهائه.
وطلبت الهيئة وقتها من وزارة الصحة التحقيق فيما رُصد من مخالفات وملاحظات وأسباب إهمال المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة جازان متابِعة المشروع، وعدم رفعها للجنة فحص العروض طلب النظر في سحبه، وأسباب عدم استعمال الوزارة حقها النظامي في سحب العمل من المقاول حين ثبوت تقاعسه؛ ما أدى إلى عدم الاستفادة من المشروع في الغرض المنشأ من أجله، وهو ما يعد تجاوزًا للنظام.
وفي أكتوبر من العام 2015 خرجت "صحة جازان" متغنية بصور، تم التقاطها من موقع المشروع مع أحد المقاولين؛ إذ أكدت وقتها توقيع عقد استكمال بناء المستشفى على أن يتم التسليم في غضون 15 شهرًا، إلا أنها فشلت مجددًا؛ ليبقى المشروع مأوى للحيوانات الضالة، وملجأ للمخالفين في ظل تردي الخدمات الصحية في المحافظة التي يقطنها قرابة 90 ألف نسمة.
وتوالت الأحداث المثيرة؛ فالمحافظة التي ضربتها حمى الوادي المتصدع قبل أعوام تعجز وزارة الصحة حتى عن استكمال جزء من مبنى المستشفى القديم بها لزيادة طاقته الاستيعابية؛ لتخرج إحدى الجمعيات الخيرية وتفجِّر مفاجأة من العيار الثقيل، وذلك عندما أعلنت تبرعها بمبلغ 200 ألف ريال لإكمال تشطيباته؛ إذ شكَّل الإعلان صدمة كبيرة لسكان المحافظة ممن كانوا ينتظرون انتشال مستشفاهم من التعثر ؛ إذ لم تعد الميزانيات المليارية التي تُخصص سنويًّا لوزارة الصحة قادرة حتى على إكمال جزء بسيط من المبنى القديم!
وجاء تبرع الجمعية الخيرية في الوقت الذي كشفت فيه مصادر عن تقاضي مسؤول في "صحة جازان" - وذلك بالتلاعب على الأنظمة - مبالغ كبيرة عبارة عن رواتب، تصل إلى ربع مليون ريال، في مفارقات لا يقبلها منطق عجز عن إكمال الخدمات، وصرف مخصصات بطرق ملتوية؛ ما جعل الجهات المعنية تفتح تحقيقًا موسعًا في الحادثة.
وقال عدد من السكان إن ما يحدث لا يجب السكوت عنه، ويجب على الجهات المعنية ببحث ملفات الفساد فتح تحقيق مع المتسببين في تعثر المشروع، الذي كان يجب أن يُنجز قبل سنوات لخدمة قطاع مهم، وهو القطاع الجبلي شرق منطقة جازان.
وبينوا أن ما حدث للمستشفى الجديد لا يُعد كونه فسادًا بشهادة "نزاهة" التي فتحت تحقيقًا، ورصدت مخالفات وتجاوزات لصحة جازان في وقت سابق إبان وقوفها على المشروع.
يُشار إلى أنه مرت على المشروع 9 ميزانيات مليارية، حظيت بها وزارة الصحة وثمانية وزراء، قادوا دفة الوزارة منذ عام 1429 إلى عام 1439، إلا أن جميع تلك الأرقام فشلت في انتشال المشروع من التعثر؛ ليبقى شاهدًا على أحد أهم ملفات "الفساد" التي تنتظر التدخل!!
وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قد وجَّه بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد، برئاسة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان. وقررت اللجنة إعادة فتح ملف سيول جدة، والتحقيق في قضية وباء "كورونا". ومنح القرار الملكي اللجنة صلاحيات حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام، وإجراء التحقيق وإصدار أوامر القبض والمنع من السفر.
وكذلك كشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبُّع الأموال والأصول، ومنع نقلها أو تحويلها من قِبل الأشخاص والكيانات أيًّا كانت صفتها.. وللجنة الحق أيضًا في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها، حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال.

ويحق للجنة اتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام، واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج، وإعادة الأموال للخزانة العامة للدولة، وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققًا للمصلحة العامة، وخصوصًا مع الذين أبدوا تجاوبهم معها.

أكدت أن حبس المدين يجب في ثلاث حالات ويجوز في حالات أخرى

"العدل" تؤكد ما نشرته "سبق" وتوضح تفصيل تعديلات لائحة التنفيذ

المصدر: جريدة سبق الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/w8FSDH

عبدالله البرقاوي - الرياض 0 631,757

أكدت وزارة العدل التفصيلات التي انفردت "سبق" بنشرها مساء أمس عن التعديلات الجديدة على اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ، وعدم صحة ما تردد عن إيقاف حبس المدينين بأقل من مليون ريال.

وقال حساب التواصل العدلي في توضيحه:

التعديلات الحديثة على اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ كان من ضمنها وجوب حبس المدين الممتنع عن التنفيذ في 3 حالات، أولها إذا كان الدَّين أكثر من 1.000.000 ريال، أو كان المدين الممتنع عن التنفيذ قد وظَّف أموال الدائن، أو إذا كان الدائنون أكثر من 5 دائنين.

وأضاف: وفي الحالات الثلاث توضح اللائحة بعد التعديلات الأخيرة أنه (يجب) حبس الممتنع عن التنفيذ، ولا يمكن إطلاقه إلا بموافقة الدائنين، أو إذا كان هناك حكم خاضع للاستئناف.

ونفى الحساب الرسائل المتداولة بقوله: تداول البعض أن الحبس لا يقع على غير هذه الحالات. والوزارة توضح أن هذا الأمر غير صحيح.

وأكدت الوزارة أنه إذا كان من غير الحالات الثلاث فإن الدائرة تُصدر حكمًا بحبس المدين إلا أن لها إطلاقه - وفقًا لسلطتها التقديرية- بشرط أن تحدد مدة معينة لإطلاقه، وأن تأخذ عليه كفيلاً حضوريًّا، ولا يشترط موافقة جميع الدائنين أو خضوع قرارها للاستئناف، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا لا يشمل المعسر أو من يدعي الإعسار؛ فله مسار آخر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مجلس الوزراء: التقدم العالمي للسعودية في مؤشر "حماية أقلية المستثمرين" يحفز بيئة الأعمال

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/14/article_1283346.html

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الثلاثاء في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وما جرى خلالها من استعراض لمستجدات الأوضاع على الساحة الفلسطينية والبطريرك اللبناني مار بشارة بطرس الراعي بطريرك إنطاكيا وسائر المشرق للموارنة.

ثم تناول مجلس الوزراء زيارة خادم الحرمين الشريفين للمدينة المنورة مثمنا تفضله بتدشين عدد من المشروعات التنموية بتكلفة تجاوزت 7 مليارات ريال والتي تأتي امتدادا لما توليه القيادة الحكيمة من رعاية وعناية بمكة المكرمة والمدينة المنورة وللحرمين الشريفين وخدمتهما وقاصديهما وترجمة عملية لتوجيهاته الكريمة للمسؤولين بالسعي لتسخير وتطوير كل ما فيه راحة وخدمة للمواطن وتلبية احتياجاته وما فيه تيسير على ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار.

مشيرا المجلس إلى تأكيده تشرف واعتزاز القيادة منذ عهد الملك المؤسس طيب الله ثراه وشعب المملكة بخدمة الحرمين الشريفين وأن ما تعيشه المملكة من أمن وأمان واطمئنان يستوجب من الجميع الحمد والشكر لله رب العالمين .

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء نوه بمضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين خلال الملتقى الدولي الأول لآثار السعودية الذي عقد تحت رعايته ونظمته الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالرياض وتأكيده على أن الآثار والتراث الحضاري جزء رئيس ومهم من الهوية والتاريخ للمملكة ومكون أساس للمستقبل وتقديره لجهود الهيئة وشركائها بالعمل في هذا المجال وبما يتم من خلال برنامج "خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري" لإحداث نقلة نوعية شاملة في المحافظة على التراث الحضاري الوطني واستكشافه وتحويله إلى جزء أساس من المكاسب الوطنية والاقتصاد وحياة المواطنين والإسهام به كوسيلة للتربية والتوعية ومصدر للعلم والمعرفة وشاهد لمكانة المملكة الحضارية والتاريخية بين الأمم.

وثمن المجلس موافقة خادم الحرمين الشريفين على عدد من الإجراءات لتذليل العقبات والصعوبات التي تواجه عدداً من ملاك الهجن وتسهيل مشاركتهم في سباقات دول الخليج وما وجه به الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء المشرف العام على نادي الإبل في هذا الصدد مما يجسد حرص القيادة الرشيدة على دعم هذه الرياضة العربية الأصيلة ومؤازرة المشاركين في هذه السباقات. وأشار إلى أن مجلس الوزراء بين أن استجابة المملكة لطلب المعارضة السورية عقد اجتماع موسع في مدينة الرياض بهدف التقريب بين أطرافها ومنصاتها وتوحيد وفدها المفاوض لاستئناف المفاوضات المباشرة في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، تأتي انطلاقاً من سياسة المملكة الداعمة لجهود إحلال السلام ومواجهة الإرهاب، وأملها بأن تتكلل مساعي مكونات المعارضة بالتوافق والنجاح .

إثر ذلك استعرض المجلس جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية. مرحبا المجلس بما دعا إليه المؤتمر العربي العشرون للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في تونس في بيانه الختامي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب من ضرورة رصد ظاهرة التطرف النسوي في الجامعات والمدارس وتحصينهن من الجنوح للتطرف والتورط في الأعمال الإرهابية والتحذير من الانجراف خلف الدعاية الإرهابية بالإضافة إلى توعية الأسرة بخطر الإرهاب الإلكتروني.

وأشاد مجلس الوزراء بما حققته المملكة من تقدم في مؤشر (حماية أقلية المستثمرين) من المرتبة 36 إلى المرتبة 10 عالميا في تقرير مجموعة البنك الدولي الصادر خلال نوفمبر الجاري، وذلك بإجراءات الإصلاحات في مجال تحسين بيئة الأعمال بما يضمن حماية حقوق المستثمرين ومعالجة الكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع. وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير الذي أدى إلى حريق بأحد أنابيب النفط بالقرب من منطقة بوري بمملكة البحرين، مؤكدة وقوفها مع مملكة البحرين الشقيقة ضد كل ما يخل بأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها والمقيمين بها.

وأفاد الدكتور عواد العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها من بينها تقريران سنويان لهيئة المدن الاقتصادية وصندوق الاستثمارات العامة، عن عامين ماليين سابقين وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

القرارات

1 - تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التونسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في السعودية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تونس ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

2 - قيام وزير التعليم - أو من ينيبه - بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم في السعودية وجامعة أفريقيا العالمية في السودان ، والرفع بما يتم التوصل إليه ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

3 - تفويض وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رئيس مجلس إدارة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - أو من ينيبه - بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية وهيئة الاتصالات وتقنيات المعلومات في تركيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

4 - تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع رابطة العالم الإسلامي على تعديل المادة (الرابعة) من اتفاقية مقر بين السعودية ورابطة العالم الإسلامي، وتعديل المادة (الرابعة) من (البروتوكول) الملحق بالاتفاقية الموافق عليهما بالمرسوم الملكي رقم (م / 60) وتاريخ 23 / 10 / 1432هـ ، بالصيغتين الموضحتين تفصيلاً في القرار .

5 - تعديل البند (رابعاً) من قراره رقم (246) وتاريخ 17 / 7 / 1434هـ ، وذلك بإضافة فقرة جديدة تحمل الرقم (6) بالنص الآتي : " 6- الموافقة على انضمام البرنامج إلى عضوية المنظمات والجمعيات الدولية المختصة بالمعارض والمؤتمرات ، وذلك بعد التنسيق مع وزارة الخارجية في شأن تلك العضويات ، والرفع بما يستلزم استكمال إجراءات نظامية بشأنها".

6 - ترقية رياض بن موسى بن علي خليفة إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الصحة. وترقية حسين بن علي بن أحمد الشريف إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تطوير القضاء من أين يبدأ؟ «5»

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/15/article_1283606.html

د. أسامة بن سعيد القحطاني

هذا هو المقال الخامس الذي أختم به سلسلة عن أهم خمس ركائز يجب أن يرتكز عليها تطوير القضاء، وفي هذا المقال سأتحدث عن الركيزة الخامسة وهي الإدارة القضائية الحديثة والكفء .

في هذا السياق يجب التركيز على ضرورة الفصل بين الإدارة للعمل الورقي والإداري وبين إدارة العمل القضائي، حيث يجب أن تكون الخدمة الإدارية أكثر مرونة وحداثة، بحيث تتمكن من اللحاق بتطورات الركائز التي سبق الحديث عنها، وأهمها الحوكمة للقضاء، ما يساعد أكثر في العدالة والنزاهة والانضباط، كما أن السلك الإداري يحتاج إلى الكثير من التدريب وإحياء الحس الحقوقي والرقابي لديه ليدرك أبعاد كل تصرف يقوم به سواء كان يأمر به النظام أو يمنعه .

هناك نماذج متطورة ورائدة في إدارة المحاكم تجب الاستفادة منها، وربما أسرع طريقة للاستفادة من تلك التجارب هي من خلال ممارسة بعض الأعمال داخل تلك المحاكم المتطورة، ولا يمنع من الابتعاث من خلال شراكات وتعاون دولي .

في المحاكم الأمريكية كنموذج؛ هناك ما يسمى بـ clerk's office بمعنى مكتب الكاتب، وله عديد من الأعمال الإدارية،

ومن بينها مراجعة المستندات المقدمة من المتداعين والتأكد من توافقها مع متطلبات القانون وقواعد المحكمة (بشرط أن لا يمارس عملا يعتبر جزءا من سلطة القاضي)، وهذا بلا شك يختصر على القاضي الكثير من الوقت والجهد إذا كان من يقوم بالعمل مؤهلا بشكل جيد. وهناك أيضا ما يسمى بـ Deputy clerk office بمعنى مكتب نائب الكاتب، وهو مكتب أقل درجة من السابق فيما يخص العمل الإداري قبل مجلس الحكم .

كما أن أغلب أعمال القضاء أصبحت إلكترونية، ويمكن لكل الأطراف رؤية مستندات القضية من خلال موقع المحكمة الإلكتروني، كما أن التواصل مع المحكمة يمكن إلكترونيا أيضا، وهذا أمر مهم جدا للتحديث بدلا من ضياع الوقت في التواصل مع المحاكم، ويمكن تقديم طلبات تأجيل الجلسات مثلا أو الاطلاع على الأوراق الخاصة بالقضية إلكترونيا، مما يوفر وقتا وجهدا كبيرين على المراجعين والإدارة العدلية أيضا .

ومن المهم أيضا بحث آلية حديثة لطريقة حفظ المستندات وأرشفتها بشكل أمين وحديث لتتحول لتكون إلكترونية بدلا من احتمال ضياع الأوراق أو سوء حفظها. وهناك أيضا courtroom deputy clerk وهم الكتبة والمعاونون في قاعات المحكمة، ومعاونون للقاضي مقربون elbow law clerk متخصصون في القانون يساعدونه في البحث والرأي وليس العمل الإداري، وهناك الكثير من النماذج والأفكار الحديثة مثل القاضي المساعد أو الجانبي Side judge or assistant judge، كما توجد إدارة خاصة بالتدريب والإشراف داخل المحاكم (خاصة المحاكم الكبيرة)، لأجل مساعدة جميع المعاونين في أداء أعمالهم بشكل مهني ومتقن، وهناك فريق قانوني مساعد ومتطور آخر أتركه للاختصار .

هذا الأمر مهم جدا لتسريع العدالة وجودتها، إلا أنه أيضا لا يمس صلب القضاء وآلية إصدار الحكم ومعاييرها ونحوه، فمن الأهمية بمكان؛ التركيز على جودة وحداثة آلية الحكم والفصل النهائي للقضايا، الذي لم يأت الناس للمحكمة إلا لأجله، وقد يتحمل الناس الضعف الإداري في سبيل جودة الحكم والقضاء، ومتأكد أن هذا الأمر من ضمن أولويات وزارة العدل اليوم.

من يرفض "مكافحة التمييز" في الشورى؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1589981

سعيد السريحي

لا أعتقد أننا بحاجة إلى معرفة الأسباب التي تستدعي إقرار مجلس الشورى لنظام مكافحة التمييز وبث الكراهية، فلا أحد يماري في أن هذا النظام مطلب حضاري ووطني، من شأنه تعزيز اللحمة الوطنية وحمايتها من عبث الذين لا يتورعون عن محاولة تمزيقها بما يعمدون إليه من بث الفرقة بين المواطنين، وتحويل الاختلافات التي من شأنها أن تزيد الوطن ثراء وتكرس قيمة التعددية فيه إلى خلافات تهدد التماسك وتلحق الضرر بالمجتمع.

لا أحد بحاجة إلى معرفة تلك المبررات التي من شأنها أن تجعل إقرار مثل هذا النظام من أوجب واجبات مجلس الشورى، وأحق حقوق المواطنين عليه، فهي معلومة معروفة من قبل الجميع، غير أننا جميعا بحاجة إلى معرفة وجهة نظر أولئك الذين يتصدون لمثل هذا النظام، فلا يعطلون إصداره فحسب وإنما يسعون إلى عدم النظر فيه ووضعه موضع الدراسة كذلك.

ذلك هو ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة الخبر الذي نشرته الصحف يوم أمس، والذي أشار إلى أن مجلس الشورى أقر بالأغلبية دراسة نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية، إذ أيده 76 صوتا وعارضه 49 صوتا، وإذا كان الخبر قد أشار إلى مبررات المؤيدين فإنه لا يشير إلى شيء من اعتراضات المعترضين، رغم أنها هي موضع السؤال الذي تصعب إجابته والحيرة التي لا سبيل إلى الخروج منها.

وإذا كنا جميعا نعلم علم اليقين ما يشكله التمييز بين المواطنين من خطر، وما تلحقه الكراهية من أثر على تماسك مجتمعنا، فإن على السادة من أعضاء الشورى الذين يتخفّون وراء التصويت ضد هذا النظام أن يرفعوا رؤوسهم من على مكاتبهم، ويقولوا لنا من هم ولماذا يصوتون ضد هذا المطلب الوطني والحضاري.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25432735

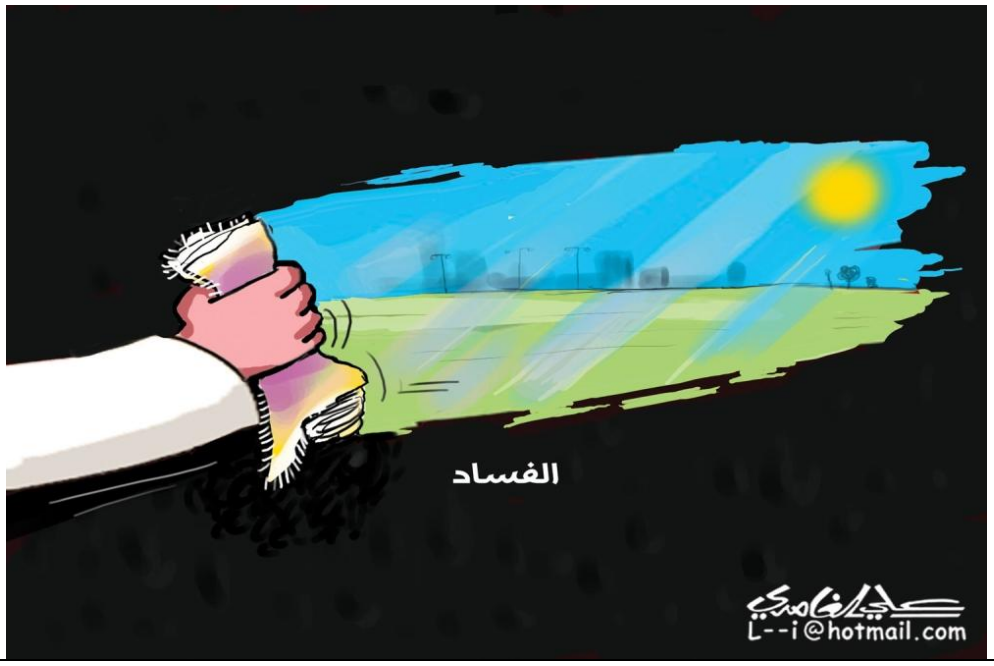

المصدر: جريدة المدينة الخميس 27 صفر 1439هـ - 16 نوفمبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/548541